ممثل منظمة الصحة في لبنان د.عبد الناصر ابو بكر: القيود المالية تبقى التحدي الأكبر للقطاع الصحي

يؤكد ممثل منظمة الصحة العالمية في لبنان الدكتور عبد الناصر ابو بكر « ان المنظمة تسعى الى معالجة حالات الطوارئ الصحية بالتعاون الوثيق مع وزارة الصحة العامة والشركاء الرئيسيين، بما في ذلك الجهات المانحة التي تمكّن مساهماتها من الاستجابة الفعلية في الوقت المناسب. وأثناء حالات الطوارئ، يتم التركيز على عدة مجالات منها الإستعداد مع تقديم الدعم لوزارة الصحة العامة، وايضاً العاجل للمستشفيات المتضررة من النزاع، الى جانب ألإستجابة لتفشّي الأمراض من خلال مراقبتها وغيرها ...»
ويقول: «عملت المنظمة على تعزيز قدرة الرعاية الصحية الطارئة في لبنان من خلال برامج تدريب المستشفيات المكثّفة. الا ان ضغط الأزمة المالية والاقتصادية انعكس على النظام الصحي. ويبقى التحدّي الأكثر إلحاحًا القيود المالية على قطاع الصحة. وقد عملت المنظمة على معالجة النقص في الأدوية والعاملين في مجال الرعاية الصحية والإمدادات الطبية الأساسية. ومع ذلك، فإن حجم الاحتياجات يتجاوز الموارد المتاحة.

ويبقى سخاء المانحين أمرًا بالغ الأهمية لقدرة المنظمة على استدامة وتوسيع نطاق تدخلاتها. فبدون التمويل الكافي، تكون جهود الإستجابة الرئيسية، بما في ذلك مراقبة الأمراض، وتوفير الإمدادات الطبية المنقذة للحياة، معرّضة للخطر.»
ويعتبر ابو بكر انه «على الرغم من التحديات الهائلة، أظهر القطاع الإستشفائي اللبناني مرونة ملحوظة في الحفاظ على خدمات الرعاية الصحية الطارئة. كما كانت حوكمة إدارة المستشفيات وقدرتها على التكيّف أمرًا بالغ الأهمية في إعطاء الأولوية للإستجابة للطوارئ، وضمان بقاء الخدمات الطبية الحرجة متاحة رغم عدم الاستقرار .
ويحتفظ لبنان بالخبرة الطبية والبنية الأساسية والإمكانات لإستعادة ريادته الإقليمية في مجال الرعاية الصحية، شرط إعطاء الأولوية للإصلاحات والاستثمارات الرئيسية.
ومع ذلك، فإن استعادة لبنان لدوره في المنطقة لن يتطلب التعافي فحسب، بل والتحوّل أيضًا لضمان نظام صحي أكثر استدامة وشمولية والتصدي للصدمات في المستقبل. ومنظمة الصحة العالمية على أهبّة الإستعداد لدعم البلاد في هذا السياق».
وفي ما يلي الحوار الذي اجرته «الصحة والإنسان» مع الدكتور ابو بكر:

د. عبد الناصر ابو بكر

س- كيف تلعب منظمة الصحة العالمية دوراً خلال حالات الطوارئ في لبنان، ولا سيما خلال المرحلة الأخيرة اي خلال العدوان الإسرائيلي على لبنان؟

ج- تسعى منظمة الصحة العالمية إلى معالجة حالات الطوارئ الصحية بالتعاون الوثيق مع وزارة الصحة العامة والشركاء الرئيسيين، بما في ذلك الجهات المانحة التي تمكّن مساهماتها من الإستجابة في الوقت المناسب وبطريقة فعّالة. ويلعب مركز عمليات الطوارئ الصحية العامة، بدعم من منظمة الصحة العالمية، دورًا محوريًا في تنسيق الإستجابة للطوارئ الصحية في جميع أنحاء البلاد. وهو يؤمّن إدارة عملية نقل الإصابات الجماعية، والمحافظة على سعة المستشفيات، وتمكين تبادل البيانات في الوقت المطلوب بينها وبين المنظمات الإنسانية، وتعبئة الإمدادات الطبية الطارئة حيث تشتّد الحاجة إليها.

أثناء حالات الطوارئ، تركّز منظمة الصحة العالمية على المجالات التالية:

- الإستعداد للطوارئ والإستجابة لها: تقديم الدعم لوزارة الصحة العامة للحفاظ على الإستعداد القوي والفعّال وعلى قدرات الإستجابة لحالات الطوارئ الصحيّة العامة المحتملة.
- الصدمات والرعاية الطارئة: تقديم الدعم العاجل للمستشفيات المتضررة من النزاع، وضمان استمرارية خدمات الطوارئ.
- الاستجابة لتفشي الأمراض من خلال مراقبة: تعزيز أنظمة الإنذار المبكر، وقدرات المختبرات، وتدّخلات الصحة العامة للكشف.
- الخدمات الصحية الأساسية للسكان المعرّضين للخطر: الحفاظ على الخدمات الصحية الأساسية من خلال توسيع برامج التوعية للنازحين، وضمان استمرار الوصول إلى خدمات صحة الأم والصحة العقلية وإدارة الأمراض غير المعدية.
- تنسيق قطاع الصحة: دعم التنسيق الفعال لقطاع الصحة في إطار خطة الإستجابة اللبنانية وإشراك الجهات المانحة في دعم تقديم خدمات الرعاية الصحية الأساسية.
- الترقيم والسياسات الصحية القائمة على البيانات: تعزيز السجلات الطبية الإلكترونية وأنظمة مراقبة الأمراض والترقيم وتتبع مؤشرات الصحة العامة.

يدعم قدرة منظمة الصحة العالمية على القيام بهذه الوظائف بالمساندة المستمرة من مانحيها، الذين يساهمون في الحفاظ على خدمات الرعاية الصحية الأساسية والإستجابة للإحتياجات الناشئة.

س- ما هي بالتحديد العقبات التي منعت المنظمة من القيام بعملها بنجاح؟ هل هي مالية؟ لوجستية؟

ج - لقد أدى الجمود السياسي في السنوات الأخيرة إلى إضعاف قدرة لبنان بشكل كبير، مما حدّ من قدرة الحكومة على معالجة تحديات الصحة العامة. كما أدت الأزمة المالية والإقتصادية المستمرة إلى زيادة الضغط على النظام الصحي، مما أثر سلبًا على القدرات المؤساستية وزاد من الإعتماد على الدعم الخارجي. بالإضافة إلى ذلك، اسفر تصعيد العنف عن زعزعة استقرار تقديم خدمات الرعاية الصحية، مما أدى إلى هجمات مباشرة على المرافق الصحية، وفقدان العاملين في مجال الرعاية الصحية، واضطرابات شديدة في خدمات المستشفيات.

لا تزال القيود المالية احدى التحديات الأكثر الحاحاً على قطاع الصحة. وقد عملت منظمة الصحة العالمية على معالجة النقص في الأدوية والعاملين في مجال الرعاية الصحية والإمدادات الطبية الأساسية. ومع ذلك، فإن حجم الاحتياجات يتجاوز الموارد المتاحة. يظل سخاء المانحين أمرًا بالغ الأهمية لقدرة المنظمة الصحة على استدامة وتوسيع نطاق تدّخلاتها، وضمان استمرار الفئات الأكثر ضعفًا في لبنان في تلّقي الرعاية الأساسية. بدون التمويل الكافي، فإن جهود الإستجابة الرئيسية، بما في ذلك مراقبة الأمراض، ومعالجة الصدمات، وتوفير الإمدادات الطبية المنقذة للحياة، معرّضة للخطر.

د. ابو بكر يتفقد النازحين

تعزيز قدرات

س- في إطار جهودها في مجال الرعاية الصحية الطارئة في لبنان، قدمت منظمة الصحة العالمية، بدعم من المفوضية الأوروبية للمساعدات الإنسانية، مجموعة من المعدات الجراحية الطارئة والمستلزمات الطبية لمركز الحروق في مستشفى الجعيتاوي - المركز الطبي الجامعي في بيروت. هل كانت هناك أي إجراءات أخرى من جانب المنظمة في ما يتعلق بالمساعدة ؟

ج- بدعم من الجهات المانحة، قامت منظمة الصحة العالمية بتسليم أكثر من ٢٥٠ طنًا متريًا من الإمدادات الطبية الطارئة إلى ٦٨ مستشفى بالشراكة مع وزارة الصحة العامة. وتشمل التدّخلات الرئيسية الأخرى:
- توفير وشراء الإمدادات الطبية الطارئة لتعزيز جهوزية المستشفيات لحوادث الإصابات الجماعية.
- تخزين مجموعات العناية بالصدمات ومجموعات الجراحة الطارئة في مستودع الأدوية المركزي للحفاظ على مخزون الطوارئ.
- ضمان توافر أدوية الأمراض المزمنة والصحة العقلية في مستودع الأدوية المركزي لمراكز الرعاية الصحية الأولية.
- دعم إمدادات بنك الدم من خلال شراء مخزونات الطوارئ والتبرّع بها للصليب الأحمر اللبناني.
- الدعم الفني لمراقبة الإمدادات الطبية الطارئة، وتأمين التوزيع والإستخدام عبر المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الأولية.
- تعزيز قدرات التخزين والنقل للحفاظ على سلاسل إمداد متواصلة

للسلع الطبية.

بالإضافة إلى توفير معدات الجراحة الطارئة والإمدادات الطبية لمركز الحروق في مستشفى الجعيتاوي، كانت منظمة الصحة العالمية في طليعة تعزيز قدرة الرعاية الصحية الطارئة في لبنان من خلال برامج تدريب المستشفيات المكثفة. وبقيادة مركز عمليات الطوارئ الصحية العامة (PHEOC)، دعمت منظمة الصحة العالمية ١٢٥ مستشفى في جميع أنحاء البلاد في تعزيز رعاية الصدمات والاستعداد للطوارئ، تم تدريب ١١٨ مستشفى على إدارة الإصابات الجماعية (MCM) لتحسين التنسيق والاستجابة لحالات الطوارئ واسعة النطاق.

كما أجرى ١١٢ مستشفى بنجاح تدريبات تفعيل إدارة الإصابات الجماعية، واختبار وصقل خطط الإستجابة للكوارث. وكان مستشفى الجعيتاوي من بين المستشفيات المستفيدة من مبادرة بناء القدرات هذه. في المستقبل ، تواصل منظمة الصحة العالمية الإستثمار في مجال الإستعداد للطوارئ من خلال برنامج تدريبي شامل في عام ٢٠٢٥، لتزويد مقدمي الرعاية الصحية في الخطوط الأمامية بمهارات متخصصة لإدارة الصدمات المعقّدة وحالات الطوارئ. تشمل الوحدات الجارية:

- النهج السريري لرعاية الصدمات - تعزيز اتخاذ القرارات السريرية في حالات الطوارئ.
- إدارة الإصابات الجماعية - تعزيز استعداد المستشفى لحالات الطوارئ الواسعة النطاق.
- إدارة حالات الطوارئ النفسية والدعم النفسي الاجتماعي، معالجة احتياجات الصحة العقلية في حالات الأزمات.
- المهارات الجراحية في حالات الصراع - ضمان رعاية جراحية عالية الجودة في بيئات تحت الضغط.

د. ابو بكر مع وزير الصحة السابق د.فراس الأبيض خلال استلام المساعدات

- اسس الرعاية الحرجة الطارئة (EECC) - تحسين استجابة الرعاية في حالات الطوارئ.
- الإنعاش للسيطرة على اضرار الصدمات - تحسين تقنيات الإنعاش
- تدريب مقدمي الرعاية الصحية على تقديم معلومات دقيقة أثناء الأزمات.

مراقبة الأمراض

س- هل لعبت منظمة الصحة العالمية دورًا فعالًا في تعزيز مراقبة الأمراض والوقاية منها والسيطرة على المعدية الناشئة من خلال وحدة المراقبة الوبائية؟

ج- لقد لعبت منظمة الصحة العالمية دورًا فعالاً في تعزيز مراقبة الأمراض والوقاية منها والسيطرة عليها من خلال وحدة المراقبة الوبائية. واستجابةً لتفشي الكوليرا في عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤، كان لها الدور الحاسم في جهود الإحتواء من خلال تدريب ٦٤ مستشفى وتزويد ٢٠٠٥ من العاملين في مجال الرعاية الصحية بالمهارات اللازمة للكشف عن الحالات وإدارتها والاستجابة لها بشكل فعّال. ولتعزيز استعداد لبنان لمواجهة تفشي المرض، أجرت وحدة المراقبة الوبائية تدريبًا شاملاً لأكثر من ١٢٠٠ عامل في مجال الرعاية الصحية والبلديات والمنظمات غير الحكومية، مما عزز القدرات الوطنية لمراقبة الأمراض المعدية والكشف المبكر عن تفّشي المرض. وبالتوازي مع ذلك، دعمت المنظمة أكثر من ٣٠٠٠ اختبار تشخيصي من خلال شراء الإمدادات المخبرية الأساسية وضمان الاحتفاظ بالعاملين من اصحاب المهارات ، مما يتيح تحديد الحالات في الوقت المناسب وبدقة. ومن خلال هذه المبادرات، تواصل بدعم من الجهات المانحة لها، تعزيز قدرة الصحة العامة في لبنان على الصمود في مواجهة تهديدات الأمراض الناشئة.

س- برأيكم، هل نجح القطاع الاستشفائي اللبناني في تقديم الإسعافات الأولية والعناية والأدوية بمستوى جيّد، وبالتالي، المحافظة على سمعته السابقة المتميزة، رغم كل الظروف الصعبة من حرب وانهيار اقتصادي ومالي؟

ج- على الرغم من التحديات الهائلة التي يفرضها الصراع والإنهيار الاقتصادي والقيود المالية، فقد أظهر قطاع المستشفيات في لبنان مرونة ملحوظة في الحفاظ على خدمات الرعاية الصحية الطارئة. وقد قدمت وزارة الصحة العامة، بالشراكة مع منظمة الصحة العالمية وغيرها من المعنيين الرئيسيين، الدعم الفني والمالي للمستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الأولية لضمان استمرارية الرعاية الطارئة الحرجة.

وقد نجحت المستشفيات في إعادة توظيف مواردها الحالية لتعزيز الإستعداد وتعزيز قدرتها على الاستجابة للطوارئ. وفي الوقت نفسه، كان للمنظمة الدور المحوري في تقديم الخبرة الفنّية والدعم اللوجستي،

د. ابو بكر امام المساعدات

وتمكين المستشفيات، وخصوصاً تلك الموجودة في الخطوط الأمامية من دعم العمليات وإدارة تدفّق المرضى والحفاظ على الإمدادات الأساسية. كما كانت حوكمة إدارة المستشفيات وقدرتها على التكيّف أمرًا بالغ الأهمية في إعطاء الأولوية للإستجابة للطوارئ، وضمان بقاء الخدمات الطبية الحرجة متاحة رغم استمرارعدم الإستقرار. ومع ذلك، فإن الحفاظ على هذا المستوى من الخدمة في المدى البعيد يتطلب استمرار الإستثمار المالي ومشاركة الجهات المانحة في معالجة الفجوات القائمة ومنع المزيد من التدهور في نظام الرعاية الصحية في لبنان.

س- من خلال مراقبتكم حول لواقع قطاع الرعاية الصحية، هل يستعيد لبنان دوره القيادي باعتباره «مستشفى الشرق»؟

ج- لقد تم الإعتراف منذ فترة طويلة بتمّيز قطاع الرعاية الصحية في لبنان، ولكن قدرته على استعادة مكانته باعتباره «مستشفى الشرق» تتوقف على معالجة التحديات البنيوية والمالية العميقة الجذور. لقد فرضت سنوات من التدهور الاقتصادي وعدم الإستقرار السياسي والضغوط المتزايدة لإستضافة عدد كبير من اللاجئين ضغوطًا هائلة على خدمات الرعاية الصحية. ولم يؤد الصراع الأخير إلا إلى تفاقم هذه الصعوبات، مما أدى إلى تعطيل خدمات المستشفيات والوصول إلى الرعاية.

على الرغم من هذه التحديات، يحتفظ لبنان بالخبرة الطبية والبنية الأساسية والإمكانات لاستعادة زعامته الإقليمية في مجال الرعاية الصحية شرط إعطاء الأولوية للإصلاحات والاستثمارات الرئيسية. وهذا يتطلب:

• الإصلاحات المالية والمؤساستية - تعزيز الاقتصاد وتنفيذ سياسات الرعاية الصحية لتأمين التمويل الكافي والدعم للمستشفيات.
• الإحتفاظ بالمواهب الطبية وجذبها - تقديم حوافز لتشجيع الإخصائيين اللبنانيين في الرعاية الصحية على البقاء في البلاد.
• الشراكات بين القطاعين العام والخاص - تعزيز الإستثمارات من جانب المنظمات الدولية ومقدمي الرعاية الصحية من القطاع الخاص لإستعادة البنية التحتية والخدمات.
• استعادة الثقة وتعزيز السياحة العلاجية - وضع لبنان كمركز للرعاية الطبية عالية الجودة والفعّالة من حيث التكلفة بمجرد إعادة الاستقرار.

مع الدعم المستدام من الجهات المانحة والإستثمارات الإستراتيجية وإصلاحات الحوكمة، تتمتع البلاد بالقدرة على استعادة مكانتها الإقليمية القوية. ومع ذلك، فإن استعادة الريادة في المنطقة لن تتطلب التعافي فحسب، بل والتحوّل أيضًا لضمان نظام صحي أكثر استدامة وشمولية ومقاومة للصدمات في المستقبل. وتقف منظمة الصحة العالمية على أهبة الإستعداد لدعم البلاد من خلال هذا المسار.